«الاقتصاد والأعمال» تنشر لائحة المساهمين الجدد

الإعتماد اللبناني : إستقرار الإدارة وتزخيم القاعدة الترسملية

كتب: علي زين الدين

في 6 حزيران الجاري، تمّ الإعلان رسمياً عن موافقة مصرف لبنان على عملية إنتقال ملكية 40 في المئة من أسهم بنك الإعتماد اللبناني، بقيمة إجمالية بلغت 310.5 ملايين دولار، من شركة "هيرمس" لصالح مجموعة من كبار المستثمرين اللبنانيين والعرب، مع تكليف (من دون إلتزام مسبق) بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار إدارة التفاوض وبيع حصة الملكية الباقية للشركة والبالغة 23.7 في المئة.

الخبر يبدو عادياً في ظروف عادية أو مقبولة، فلطالما كان الجهاز المصرفي اللبناني جاذباً للمستثمرين في قاعدته الترسملية، وفي أدواته ومنتجاته. وليست المرة الأولى التي يشهد فيها الإعتماد اللبناني عمليات نقل ملكية، بل هو يحمل العلامة الفارقة في عمليتين من الأكبر والأكثر دلالات في هذا المضمار: الأولى في العام 1997 حين اشترت مجموعة إستثمارية سعودية (CIH International Holding) غالبية أسهم البنك من مصرف لبنان بمبلغ 160 مليون دولار، والثانية في العام 2010، حين اشترت "هيرمس" نسبة 63.7 في المئة من إجمالي الأسهم بنحو 540 مليون دولار، واحتفظت CIH بنسبة 23.5 في المئة، وتحوّلت نسبة 12.7 في المئة الى ملكية ألف مساهم جلّهم من الإدارة التنفيذية والموظفين.

معوقات واقعية

إستثنائية الخبر تكمن في إستثنائيات كثيرة كان لأي منها أن تطيحه وتمنع إنجازه. في الأصل لا دولة فاعلة وسط الفراغ الرئاسي والشلل المؤسساتي التشريعي والتنفيذي، ولا مناخ إستثمارياً في البلد، تضاف إليه تأثيرات لا متناهية تعكسها عواصف سورية المستودة بأزمة نازحين وتهجير لا سابق لها، ويضاف خليجيون بقيادة سعودية يقاطعون لبنان. الإقتصاد تتعمق معاناته منذ العام 2011 وسط إنكماش متماد في كل القطاعات وإنحدار يحاكي الصفر في نسبة النمو. عجوزات غير مسبوقة في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، والسبحة تكرّ...

كل هذه التحديات يتوجب على القطاع المصرفي التعامل معها في سوقه الأصلية، وضمن خريطة إنتشاره في 33 بلداً إقليمياً ودولياً، فيما يقارع في الوقت ذاته تحديات عامة ومهنية تفوق سابقاتها حجماً وتأثيراً. القانون الأميركي بمنع ولوج "حزب الله" إلى المؤسسات المالية ليس إلا رأس جبل الجليد الذي يخنق إنسيابية حركة القطاعات المالية من توالي العقوبات الى تحفظات البنوك المراسلة الى سياسات تقليص المخاطر التي صارت أولوية في المسؤوليات المصرفية والمالية، ولبنان ليس سوقاً ناشئة فحسب، بل لديه اقتصاد مدولر ومصارف ناشطة في الأسواق الإقليمية والدولية.

700 مليون دولار؟

وسط هذا الوصف الواقعي، كان طبيعياً أن تتراجع القيمة السوقية للأسهم المصرفية والأوراق المالية، وبما يقلّ عن القيمة الدفترية في غالب الحالات. فكيف لبنك بحجم الاعتماد اللبناني، الذي تناهز أصوله الإجمالية 11 مليار دولار، أن يطرح في الأسواق أسهماً بقيمة إجمالية تناهز النصف مليار دولار؟ وأي حافز يمكن أن يقنع المستثمر بالشراء في هذا التوقيت الطارد لأي توظيف مالي؟ الأصعب أن إدارة البنك، وكذلك البنك المركزي يضعان مواصفات تراعي الخصوصية المصرفية لقبول أي مساهمة، مع شروط مشدّدة يتصدرها الطابع الإستراتيجي لأي حصة تفوق 5 في المئة. المثير في الوقائع، أن العملية جمعت على الطاولة قرابة 700 مليون دولار كإشعارات وطلبات مشاركة. رئيس مجلس الإدارة، المدير العام د. **جوزف طربيه** أدار العملية بهدوء لافت وكتمان شديد، حتى بتفصيلاتها الصغيرة، ذلك

بمعاونة بيت خبرة أوروبي (مؤسسة Lazard Frères & Co) وفريق عمل البنك الإداري والتسويقي وبنك الاعتماد اللبناني للإستثمار.

يخرق **طربيه** بايجاز وبحذره المهني جدار الصمت السميك الذي رافق وسيج الصفقة بكاملها: "لم يكن جمع المال هاجساً في حد ذاته في أي مرحلة من المراحل. فإنتقال الملكية، وفق فكرنا ورؤيتنا، ليس مجرد عملية بيع لأسهم من طرف إلى طرف آخر. الأساس ان مصلحة البنك وزبائنه فوق أي اعتبار، والمهمة الموكولة قانوناً للإدارة هي تأمين تخارج سلس وبسعر عادل لشريك استراتيجي. وهذا ما يقتضي في المقابل، أن تتم العملية من خلال بوابة مساهمين يحملون الطابع الإستراتيجي ذاته سواء كأفراد أو كمؤسسات، وسواء كانوا من لبنان أو من المنطقة. هذا هو المسار الذي حددناه منذ الخطوة الأولى، وبلغناه فعلاً في إنجاز نقل ملكية الشريحة الأساسية التي تمثل 40 في المئة من إجمالي الأسهم، ونواصل المسار ذاته في نقل ملكية الشريحة الثانية البالغة نسبتها نحو 23 في المئة".

المساهمون الجدد

لائحة المساهمين الجدد تطابق فعلاً هذه الرؤية، فهي فضلاً عن تثبيت الجاذبية الإستثمارية للبنك عبر الإقبال على الشراء بمتوسط سعر يبلغ 1.07 مرة القيمة الدفترية (بعد إحتساب الأرباح)، أي ما يفوق الأسعار السائدة في السوق للأسهم المصرفية، بما فيها العائدة لبنوك وشركات كبيرة، والتي تقل عن 0.9 القيمة الدفترية ، فإنها أكدت هويته كمصرف رائد يدير سياسات ويملك إمكانات لنمو أكبر وأرباح أعلى، علماً أن اللائحة بذاتها تشكل قيماً مضافة في قوتها وأحجام أعمالها وتنوّع أنشطتها، ما يساهم بفتح منافذ أوسع في تسريع تنفيذ خطط العمل وتزخيم العمليات المالية والمصرفية داخل لبنان وخارجه.

المستثمرون في أسهم الاعتماد اللبناني، مجموعة من أبرز البيوتات المالية والتجارية اللبنانية: **الصراف، ضومط، عسيران، سركيس، جابر، كلتك، مظلوم، عقيقي، لاوون، بساتنه، زغيب، دمرجيان، شراره**...

أما المؤسسات فتضمّ شركات دولية، عربية، ولبنانية؛ منها : الشركة القابضة البحرينية، دار الهندسة شاعر وشركاه، صندوق الاستثمار الاوروبي يوروميناء، عيسى بتروليوم غروب، C.N.J.انترناشونال، CSC هولدنغ، شركة مياه تورين، شديد القابضة....

دلالات وإشارات

في قراءة أولى لهذه اللائحة ومكوناتها الإفرادية (رجال أعمال) والمؤسسية شركات)، يمكن إستنباط العديد من الإشارات المهمة، وأبرزها: يمثل إقدام المساهم الرئيسي (الشركة البحرينية القابضة) على ضخ نحو 90 مليون دولار بهدف إعادة زيادة مساهمته الى نحو 35 في المئة من إجمالي الأسهم، خطوة لافتة في توقيتها المتزامن مع الإنكفاء الخليجي عن لبنان، فهي تشير الى أن ما حصل لا يعدو كونه

غيمة صيف لن تستمر طويلاً. هذا في العام، أما في الخاص فهي تثبت جدوى الاستثمار في هذا البنك بالذات الذي دخلته أول مرة قبل نحو 19 عاماً، وحققت أرباحاً صريحة في عملية البيع المنجزة لصالح "هيرمس" في العام 2010.

• تُعتبر دار الهندسة، **طلال الشاعر**، المساهم المؤسسي الاستراتيجي الجديد، قيمة مضافة كبيرة للبنك وقاعدته الرأسمالية. فهي مجموعة دولية متعددة التخصصات للهندسة والعمارة والتخطيط، والبيئة، وإدارة المشاريع، والاقتصاد. وقد قامت بالعمل على أكثر من 950 مشروعاً في 63 دولة ، ويبلغ عدد موظفيها (بحسب الموقع الإلكتروني للشركة) 10250موظفاً يعملون في 40 مكتباً في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا، مع خمسة مراكز تصميم تقع في عمان، بيروت، القاهرة، لندن، وبيون. تمّ تصنيف الشركة على مدى 20 عاماً على التوالي كواحدة من العشر الأوائل من بين شركات الاستشارات الهندسية في العالم وفقاً لسجل أخبار الهندسة.

• حصل صندوق يورومينا (الثالث) على نحو 3 في المئة من الأسهم لقاء ضخ 20 مليون دولار. يقول **رومن ماتيو**، المدير الشريك: "إنها من أفضل الصفقات، فرص النمو في الاعتماد اللبناني هي أعلى من حيث العائدات المحتملة، وخصوصاً في الأرباح".

ويضم الصندوق العديد من المستثمرين الدوليين، أبرزهم: بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، المؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG)، بروباركو الفرنسية، ومركز السيطرة على الأمراض في المملكة المتحدة.

• يؤكد مساهمون ان أهم حوافز اقبال المستثمرين، يكمن في استقرار الادارة وما تختزنه من مهنية وخبرات، وسجل النجاح المحقق مع محطات ريادية مسجلة بإسم البنك. وفي سجل البنك انه أول من نشر شبكة متخصصة للصرف الآلي في لبنان، وأول بنك استثمار لبناني يدير اصداراً دولياً لسندات يوروبوندز لصالح الحكومة اللبنانية، وأول البنوك اللبنانية المنخرطة في برامج تمويل التجارة البينية العربية، والأهم انه من اوائل البنوك التي اختارت مسار التحول الى الصيرفة الشاملة. وكان أول أو بين اوائل البنوك التي اطلقت شركة متخصصة لإصدار وإدارة البطاقات المصرفية، والبنك الاستثماري، والبنك الاسلامي، وشركة التأجير التمويلي، وشركة التحصيل، وغيرها من المؤسسات والشركات التابعة.

• كما إن مشاركة الإدارة، وأعضاء من مجلس الإدارة في شراء الأسهم، تعكس ثقة صريحة بالإدارة التنفيذية، وقناعة أكيدة في وضعية البنك وشفافية بياناته المالية وسلامة عملياته ومحافظه الإئتمانية ونجاعة خططه وتوجهاته لتعزيز النمو والربحية.

• يعكس الشروع في تغطية الشريحة الثانية، وتسجيل أولى العمليات لدى "ميدكلير"، مع ترقّب تسجيل عمليات إضافية وشيكاً، مدى حرص الإدارة على الوفاء بإتفاقها مع "هيرمس" لتنظيم سلاسة بيع حصتها من جهة، وفتح المجال أمام دخول المزيد من الشراكات ذات الطابع الإستراتيجي الملائم لمصلحة البنك وأعماله من جهة موازية.

تبين أن "هيرمس" وقّعت إتفاقاً موثقاً وحيداً، ووفقاً للقوانين الدولية وحصرياً مع ادارة البنك، لإتمام هذه العملية، وكانت تباعاً في أجوائها وتمنحها التأييد والدعم وفقاً للتكييف الذي تقترحه الإدارة والاستشاري وهذا الإتفاق يتواصل تنفيذه (من دون تعهد ملزم) للشريحة الثانية من حصة الشركة في البنك.